خلال جولة ميدانية لوفد «هيئة الغذاء والتغذية» في منفذ النويصيب

السعيدي: «الجمارك» تسعى جاهدة لتفعيل القرار الوزاري رقم «1151» لسنة 2017

العيدان: وجود المختبرات في المراكز الجمركية يساهم في تسريع عملية الإفراج الجمركي

الخميس: المختبرات الجمركية من المكونات الضرورية في نظام الرقابة ومؤشرات الأداء

خليفة: منظومة المختبرات تعتمد على الممارسات الدولية لمنظمة الجمارك العالمية للارتقاء بالرقابة

جانب من الجولة

في إطار الاستعدادات الجارية للوقوف على جهازية المختبرات في المنافذ الجمركية بما يسهم في سرعة خروج البضائع، وتنفيذا للقرار الوزاري رقم (1151) لسنة 2017 والذي أوصى الجهات المسئولة عن الإفراج الجمركي باستخدام المختبرات المتنقلة المتوفرة لدى الإدارة العامة للجمارك" والقرار رقم (73) بتجميع الجهات الحكومية الرئيسية تحت مظلة واحدة بالمنفذ الجمركي بما يكفل التعاون والتكامل وسرعة انهاء الإجراءات الجمركية والحكومية لفسح البضائع.

استقبل مدير الجمرك البري مشعان السعيدي بمنفذ النويصيب الجمركي – صباح امس – وفد من هيئة الغذاء والتغذية يتقدمهم نائب المدير العام لهيئة الغذاء الدكتورة ريم الفليج ، ومدير إدارة المختبر الدكتورة ازدهار السيف ، ومدير إدارة المواد الغذائية المستوردة السيد علي الخنفور ، وبحضور عضو فريق الإعلام الجمركي ورئيس فريق المكينة ومنسق شئون المنافذ بإدارة المشروع السيد / طلال العيدان ، ومساعد مراقب منفذ النويصيب وعضو فريق الإعلام الجمركي بلال الخميس، والمدير التنفيذي لشركة «جلوبال» المهندس وائل خليفة.

وجاءت الزيارة الميدانية للوقوف على مدى جاهزية استخدام المختبرات وما تم التوصل اليه من مراحل انشائية في هذا الجانب وكذلك الاطلاع علي المواقع المخصصة لفريق " هيئة الغذاء والتغذية " في جمرك النويصيب .

وقد ابدي فريق الهيئة ارتياحا للمراحل التنفيذية التي اتخذت واعرب الوفد عن امله في استكمال كافة المراحل المختلفة بما يحقق الهدف المنشود.

ومن جهته، أكد مدير الجمرك البري مشعان السعيدي ، أن هدف زيارة وفد هيئة الغذاء لمنفذ النويصيب الجمركي لمعرفة ما تم التوصل اليه من مراحل انشائية لمختبر الجمارك ، مشيراً الى أن الوفد الزائر اطلع على إجراءات الإفراج الجمركي للبضائع والمواد الغذائية.

وأكد أن الإدارة العامة للجمارك تسعى جاهدة إلى التفعيل المتكامل للقرار الوزاري رقم (1151) لسنة 2017 والذي اوصى ب "قيام الجهات المسئولة عن الافراج الجمركي بإستخدام المختبرات المتنقلة المتوفرة لدى الإدراة العامة للجمارك" والقرار رقم (73) بتجميع الجهات الحكومية الرئيسية تحت مظلة واحدة بالمنفذ الجمركي بما يكفل التعاون والتكامل وسرعة انهاء الإجراءات الجمركية والحكومية لفسح البضائع.

وأشار السعيدي الى أن الجمارك تحرص دائما على تقديم حلول شاملة لجميع العمليات والخدمات المتعلقة بعمليات الفحص والفسح عن البضائع والتي تلبي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع التجاري، وتسهيل أعمال الاستيراد والتصدير بما يعزز مكانة دولة الكويت في مجال التجارة على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي

ومن جانبة، قال عضو فريق الاعلام الجمركي ورئيس فريق المكينة ومنسق شؤون المنافذ في إدارة المشروع السيد –طلال العيدان ": في البداية أريد أن أوضح أن ما تم تداوله بوسائل التواصل الاجتماعي حول افتتاح المختبرات بمنفذ النويصيب عار تماما عن الصحة ، إنما تواجدنا اليوم بناء على تعليمات وتوجيهات من سعادة المدير العام المستشار جمال الجلاوي، ومدير إدارة الجمرك البري والمختصين من خلال تنسيق مسبق مع وفد من الهيئة العامة للغذاء للقيام بزيارة ميدانية ، للوقوف على مدى جاهزية الإدارة العامة للجمارك، وتطبيقها للقرار الوزاري 1151 لعام 2017 بشأن استخدام المختبرات لدى الجمارك ، وقرار 73 لسنة 2015 الخاص بالإفراجات الجمركية مع الجهات الحكومية.

واضاف انه تم خلال الزيارة عرض مرئي للمختبرات والسكن الخاص للبلدية التابع للهيئة العامة للغذاء ورمبات التفتيش المبردة الخاصة بالإدارة العامة للجمارك وهي 3 رمبات ، ثم المعمل الخاص لأخذ العينات والفحص للمختبر التابع للجمارك.

ونوه الى أهمية وجود المختبرات في المراكز الجمركية وما تضمنه من أمور فنية بتواجد الموظفين من الهيئة العامة للغذاء كونهم الجهة المختصة ، وذلك لفحص العينات قبل دخولها الى البلاد ، ما قد يساهم في تسريع عملية الإفراج الجمركي وخروج البضائع بكل سلامة وأمان، الى جانب تقليل التكلفة على التاجر. بدورة أكد عضو لجنة الاعلام الجمركي ومساعد مراقب منفذ النويصيب بلال الخميس ، أن المختبرات الجمركية تعد واحدة من المكونات الضرورية في نظام الرقابة التي تساهم بفاعلية في رفع درجة الرقابة الحكومية ومؤشرات الأداء للتدفق على البضائع عبر الحدود الجمركية وأيضا خفض التكاليف والوقت الخاص بإنهاء كافة العمليات والحد من فرص تداول البضائع الغير مطابقة للمواصفات، موجهاً الشكر إلى سعادة المدير العام المستشار جمال الجلاوي على حرصه على سرعة تسهيل الإجراءات الجمركية لكافة المواد الغذائية عبر انشاء المختبر الخاص بالجمارك وذلك تحت إشراف هيئة الغذاء ، لافتا الى ان المختبر يقوم بفحص المواد الغذائية عبر أخذ عينة منها ليوضح مدى مطابقتها للمواصفات لمنحها افراج فوري ، مؤكدا أن المختبر هو الذي سيحدد دخول هذه المواد أو عدم دخولها الى البلاد ، فضلا عن إسهامه في سرعة تخليص المواد الغذائية بأسرع وقت ممكن.

من جهته اكد المدير التنفيذ لشركة جلوبال وائل خلفية علي حرص الادارة العامة للجمارك علي اتخذا كل ما من شائنه خفض المعدلات الزمنية و التكلفة المرتبطة بعمليات الفسح للبضائع واليت تعتبر أحد الإجراءات الرئيسية التى تؤثر على عمليات تدفق البضائع بدولة الكويت وتتطلب المزيد من الخطوات الجادة والتطويرية للارتقاء بها والوصول إلى معدلات تماثل المعدلات الدولية من حيث الوقت والتكلفة.

اضاف المدير التنفيذي لشركة جلوبال ان الادارة العامة للجمارك ومن خلال الشراكة مع المستثمر الوطني شركة جلوبال تسعي لتقديم حلولا شاملة لجميع العمليات والخدمات المتعلقة بعمليات الفحص و الفسح عن البضائع بما يلبي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع التجاري ويسهم في تسهيل وتبسيط أعمال الاستيراد والتصدير ويعزز مكانة دولة الكويت في مجال التجارة على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي و يساير التطوير المستمر لخدمات التجارة في دولة الكويت .

واشار الي ان المختبرات الجمركية واحدة من المكونات الضرورية في نظام الرقابة التى تساهم بفاعلية فى رفع درجة الرقابة الحكومية وتسهم في الارتقاء بمستوي الأداء لتدفق البضائع عبر الحدود وتخفض في التكاليف والوقت الخاص وتسهم في الحد من فرص تداول البضائع الغير مطابقة للمواصفات كما انها تعد منظومة تتوافق مع الممارسات الدولية وتمارس دور فاعل في تيسير التجارة وتحقيق المنظور الشامل كمحطة خدمات موحدة ركيزتها الأساسية "النافذة الواحدة "المتضمنة التكامل الإلكتروني بين المختبرات والجهة الحكومية لتزويدهم بتقارير ونتائج الاختبارات إلكترونيا بواجهة الاستخدام الخاصة بالإفراجات من خلال النظام الجمركي الآلي منوها الي ان المختبرات تعتمد على الممارسات الدولية لمنظمة الجمارك العالمية والذي اقتادت بها العديد من الجمارك بدول العالم للارتقاء بالشكل الرقابي.

القطاع سجل نمواً واضحاً في الربع الثالث بواقع 20 بالمئة على أساس سنوي

نشاط قطاع العقار في الكويت يكتسب متانة خلال الربع الثالث والأسعار تستقر

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس الثلاثاء لقد اكتسب نشاط سوق العقار قوة خلال الربع الثالث من العام 2017مع تسارع وتيرة المبيعات واستقرار الأسعار. فقد سجل القطاع نمواً واضحاًفي الربع الثالث بواقع 20% على أساس سنوي، مسجلاً نمواً جيّداً لأول مرة منذ الربع الرابع من العام 2014 وذلك على الرغم من العوامل الموسمية التي تطرأ عادة خلال هذه الفترة من السنة. ونتج عن تسارع النشاط استقراراً في الأسعار، مع تراوح المؤشرات عند نطاق متوسطها لفترة الإثني عشر شهراً. وسجلت المؤشرات الإقليمية للأسعار استقراراً مماثلاً رغم بعض التفاوت في الأداء.

واستمر قطاع العقار السكني في دعم نشاط سوق العقار خلال أول ثلاثة أرباع من العام. فقد بلغت المبيعات في العقار السكني 226 مليون دينار خلال الربع الثالث من العام 2017 مسجلة ارتفاعاً بواقع 20% على أساس سنوي. وبلغت المبيعات منذ بداية السنة ما يصل إلى 879 مليون دينار لأكثر من 2،519 صفقة. وفيما يخص مبيعات شهر سبتمبر، فقد سجلت ارتفاعاً بواقع 28% على أساس سنوي مع تحسن الصفقات بواقع 36% على أساس سنوي. ولم ينحصر الإقبال المتجدد على العقار في فئة محددة دون الأخرى، بل جاء الارتفاع في مبيعات المنازل والقسائم على السواء وذلك بواقع 26% و21% على التوالي منذ بداية السنة.

ساهمت قوة النشاط في الربع الثالث من العام 2017 في تقديم المزيد من الدعم لأسعار العقار السكني. فقد بلغ مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية 153.1 نقطة خلال سبتمبر دون أي تغير عن العام الماضي. وارتفع مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار الأراضي السكنية إلى 172.8 نقطة في سبتمبر مرتفعاً بواقع 4% خلال الشهر، ولكنه لا يزال متدنياً عند 5.5% على أساس سنوي. وبالرغم من تدني أسعار العقار السكني بواقع 17% من أعلى مستوياتها إلا أن وتيرة تراجعها السنوية قد انخفضت إلى أقل من 5%، ما يعكس نهاية الحركة التصحيحية في الأسعار.

ولا يزال نشاط العقار الاستثماري متدنياً على عكس العقار السكني، وذلك نظراً لإقبال المستثمرين على قطاعات أخرى. فقد بلغت مبيعات القطاع في الربع الثالث من العام الحالي160.5 مليون دينار متراجعة الى ثلث ما حققته في الربع الثالث من العام 2014. ومن المحتمل أن يكون أداء بورصة الكويت الاستثنائي هذا العام قد تسبب في تحول اهتمام المستثمرين عن سوق العقار. ومع قوة نمو الأسهم هذا العام، فقد تراجع قطاع العقار الاستثماري ولم يتمكن من تحقيق عوائد جيدة مع ارتفاع عدد الشقق الشاغرة وتدني التضخم الإسكاني (الإيجارات) وارتفاع تكاليف الخدمات.

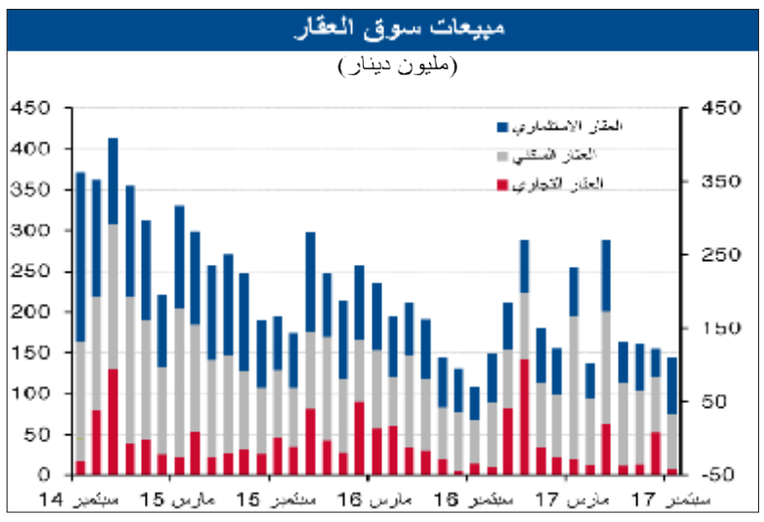

مبيعات سوق العقار

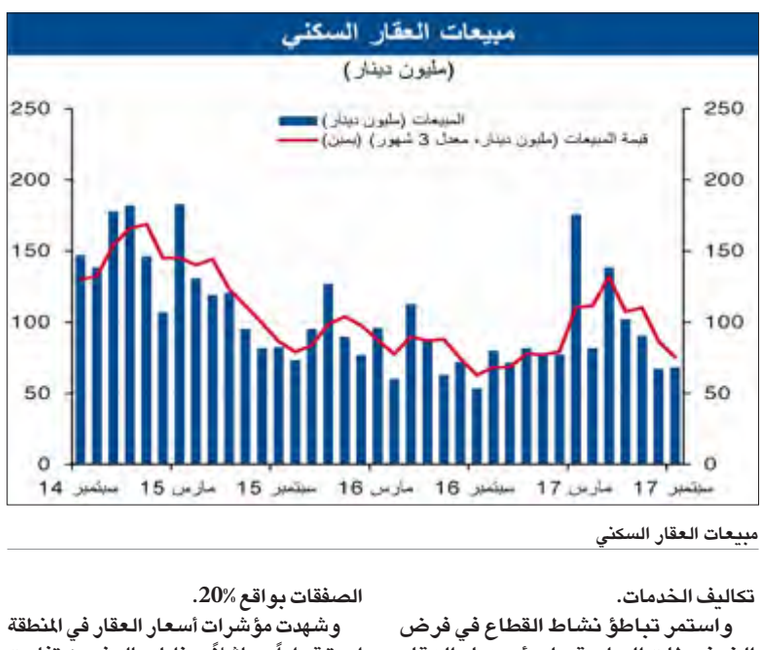

مبيعات العقار السكني

واستمر تباطؤ نشاط القطاع في فرض الضغوطات السلبية على أسعار العقار الاستثماري. فقد تراجع مؤشر بنك الكويت الوطني للمباني الاستثمارية إلى 171.1 نقطة خلال سبتمبر وذلك بواقع 5.7% على أساس سنوي، ليستقر المؤشر عند مستويات مماثلة لمستويات نهاية العام 2013. فقد تراجع المؤشر بواقع 25% من أعلى مستوياته في يوليو 2015.

ومن جهة أخرى، سجل قطاع العقار التجاري أداءً جيداً في الربع الثالث. فقد تم تسجيل 20 صفقة تجارية خلال الربع بقيمة إجمالية بلغت 74 مليون دينار. وجاءت معظم الصفقات خلال الربع لمبان ومكاتب تجارية. وتراجعت المبيعات منذ بداية السنة في هذا القطاع بواقع 30% بينما تراجعت الصفقات بواقع 20%.

وشهدت مؤشرات أسعار العقار في المنطقة استقراراً مماثلاً، وذلك بالرغممن تفاوت أداء الأسعار حسب الأوضاع الجيوسياسية والتوقعات المختلفة لكل من دول مجلس التعاون الخليجي. وتبدو الأسعار في أبوظبي الأكثر استقراراً، بتقدم بلغ 5.4% على أساس سنوي في يونيو 2017. بينما كانت الأسعار في قطر الأخيرة من حيث تسجيل حركة تصحيحية،وذلك مع تراجع مؤشر العقار السكني بواقع 5.5% على أساس سنوي في يونيو. وأطلقت السعودية مؤخراً مؤشرات العقار الربع سنوية والتي عكست تراجعاً في الأسعار منذ العام 2016، إذ تراجع مؤشر العقار السكني الرئيسي اعتباراً من يونيو بواقع 7.9% على أساس سنوي.

لأول مرة في الكويت

«بوبيان» يطلق خدمة المرابحة الرقمية من خلال تطبيق بوبيان

استمرار لريادته في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية التي ينفرد بها عملاؤه على مستوى الكويت والمنطقة أعلن بنك بوبيان عن إطلاق خدمة المرابحة الرقمية من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية.

وقال المدير التنفيذي في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية ومدير إدارة التمويل الشخصي خالد الوهيب ان هذه الخدمة تقدم حل تكنولوجي متطور تم تصميمه لمساعدة أي عميل يرغب بالحصول على تمويل لتجديد منزله، أو شراء عقار سكني أو شراء سيارة وغيرها من الاحتياجات باستخدام الخدمة الجديدة على تطبيق بوبيان والتي تم تصميمها لغرض تسهيل تقديم طلب للحصول على مرابحة من بنك بوبيان بالإضافة الى إمكانية العميل من التحقق من تأهله للحصول على مرابحة جديدة أو تمويل إضافي.

واضاف ان هذه الخدمة التي يعد بوبيان أول من يطلقها في الكويت غير متاحة إلا في عدد قليل من دول العالم وهو ما يعني ان بوبيان يمنح عملائه فرصة الحصول على خدمات ومنتجات مميزة تجعلهم مساوين تماما لعملاء البنوك العالمية في الدول المتقدمة. وحول طريقة استخدام الخدمة قال الوهيب انه تم تصميم خدمة المرابحة الرقمية لتمكين العميل من خلال عملية سهلة تتكون من 5 خطوات لتقديم طلب التمويل وإرساله للبنك للنظر فيه.

بداية يقوم العميل بتوفير التفاصيل لمساعدة البنك على إعداد عرض أوّلي حيث يطلب التطبيق بعد ذلك من العميل تحميل شهادة راتب صالحة ليتم النظر في طلبه، ويقوم التطبيق باحتساب مبلغ تقديري للمرابحة التي يمكن للعميل الحصول عليها وجدول التسديد ومبلغ الأقساط الشهرية ثم يقوم البنك بإرسال العقد الأوّلي للعميل ليطّلع ويوافق عليه.

وأوضح الوهيب ان طرح مثل هذه الخدمة في السوق حاليا تعد تجربة مصرفية جديدة بالكامل وأكثر ملائمة للعملاء كونها بسيطة وسريعة وآمنه لتقديم طلب الحصول على تمويل جديد أو إضافي، بالإضافة إلى انه لا توجد رسوم إضافية وتقدم مجانا لعملاء البنك.

خالد الوهيب

واكد الوهيب " في عالم اليوم ومع تسارع وتيرة المعاملات اليومية فان ثمة حاجة ملحة لطرح المزيد من الخدمات والمنتجات التي يحتاج لها العملاء والتي تواكب تطلعاتهم".

يذكر ان بنك بوبيان قد فاز للعام الثالث على التوالي بجائزة أفضل بنك إسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية DIGITAL BANK (الرقمية) من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية بالإضافة لحصوله على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية.

وكانت غلوبل فاينانس قد اعلنت اسماء البنوك العالمية الفائزة بجوائزها حيث ذهبت جائزة أفضل بنك في الخدمات الالكترونية للشركات على مستوى العالم الى citi bank وجائزة الافضل عالميا في مجال خدمات الافراد الى standard chartered الى جانب بوبيان الذي فاز بها على مستوى البنوك الإسلامية على مستوى العالم.

سيتي بنك الكويت يقيم حفله السنوي الرابع لموظفيه السابقين

بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، أقام سيتي بنك الكويت حفله السنوي الرابع للموظفين السابقين الذين عملوا في فرع البنك في الكويت وفي دول أخرى حول العالم، وذلك في فندق الراديسون بلو وبحضور كبار المسؤولين في سيتي بنك الكويت. ويقيم البنك هذا الحفل كشكر وعرفان على تفاني الموظفين وجهودهم خلال عملهم في سيتي والتزامهم اتجاه البنك مما ساهم مساهمة مباشرة في نجاحه واتخاذه المكانة المرموقة التي يحتلها في دول العالم اليوم.

بدأ سيتي بنك بإقامة هذا الملتقى السنوي في عام 2012 وذلك احتفالاً بمرور 200 عام على افتتاح أول فرع لسيتي بنك في أمريكا. وقد أصبح هذا اللقاء هو المنتظر والذي يقام في جميع الدول التي يعمل بها سيتي حول العالم. في عام 2012، كان عدد الموظفين السابقين 7 فقط معظمهم عملوا في سيتي في دول أخرى ولكن يعملون حاليا في بنوك وشركات في دولة الكويت. اليوم، وبعد 5 سنوات، بلغ عدد الموظفين السابقين أكثر من 50 شخص عملوا في سيتي في الكويت وفي دول أخرى.

هذا وعلق السيد فاتح عدور، مدير سيتي بنك بالكويت قائلاً: "يسعدني أن أكون معكم اليوم وأن أرى الجميع بعد انقطاع قصير. إن القطاع المصرفي يشهد نموا وتطورا وذلك من خلال المشاريع الكبيرة التي تخطط لها دولة الكويت. هذا ويعد ازدياد عدد الموظفين السابقين الذين يعملون في الكويت دليل واضح على الحاجة إلى مصرفيين يتمتعون بخبرة كخبرتكم ودليل على أن سيتي كانت مؤسسة تعليمية لكم لتستفيدوا وتتعلموا ولتطبقوا ما تعلمتموه في حياتكم المهنية اليوم".

وتزاول سيتي نشاطها في منطقة العالم العربي منذ حوالى نصف قرن، وتُصنَّف المنطقة واحدة من أسرع الأسواق نمواً ضمن استراتيجيتها العالمية. وتوفر المجموعة المصرفية باقة واسعة من خدمات المؤسسات والشركات في أحد عشر دول عربية هي: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، العراق، قطر، البحرين، لبنان، مصر، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر. كانت سيتي رابع بنك أجنبي يفتح فرعا له في الكويت وتقدم سيتي خدمات مصرفية واستثمارية للشركات بالاضافة إلى خدمات متكاملة عبر مصرف سيتي للخدمات الخاصة لكبار عملائها من ذوي الملاءة المالية.

صورة جماعية للموظفين السابقين مع كبار المسؤولين في سيتي بنك الكويت